

وسائل الشيعة

[16] أحقاد وعداوات الجاهلية أو بسبب عدم الخضوع للسلطة القائمة لأن المسلمين قد أعطوا بيعتهم للخليفة الحق الذي نصبه رسول الله صلى الله عليه وآله. ومع هذا التجويز كان التبرير وكان المدح المشعر بأنه حديث عن المعصوم، فخرج الخلفاء بجملة أقوال تنطبق وما يريدون، وتقف حائلا وسدا منيعا أمام الوضع الشرعي، والدليل القاطع في مسائل الدين المختلفة حتى وإن قوبلت بالرفض والإستنكار كما حدث في قضية مالك بن نويرة وقول الخليفة الأول: ما كنت أعمد سيفاً سله الله. وإليك تفصيل الواقعة: عن ابن أبي عون وغيره إن خالد بن الوليد إدعى إن مالك بن نويرة إرتد بكلام بلغه عنه، فأنكر مالك ذلك، وقال: أنا على الإسلام ما غيرت ولا بدلت، وشهد له بذلك أبو قتادة، و عبد الله بن عمر، فقدمه خالد وأمر ضرار بن الأزور الأسدي فضرب عنقه، وقبض خالد إمرأته ؟ فقال (1) لأبي بكر: إنه قد زنى فأرجمه، فقال أبو بكر: ما كنت لأرجمه تأول فأخطأ، قال: فإنه قد قتل مسلماً فأقتله: قال: ما كنت أقتله تأول فأخطأ، قال: فأعزله، قال: ما كنت لأشيم سيفاً سله الله عليهم أبداً (2). وريت هذه الواقعة بالشكل التالي: قال الأستاذ هيكمل في كتابه (الصديق أبو بكر): إن أبا قتادة الأنصاري غضب لفعلة خالد، إذ قتل مالكا وتزوج إمرأته، فتركه منصرفاً الى المدينة مقسماً أن لا يكون أبداً في لواء عليه خالد، وإن متمم بن نويرة أخا مالك ذهب معه، فلما بلغا المدينة ذهب أبو قتادة ولا يزال الغضب آخذاً منه مأخذه فلقي أبا بكر فقص عليه أمر خالد، وقتله مالكا وزواجه من ليلى، وأضاف إنه أقسم أن لا يكون أبداً في لواء عليه خالد. قال: لكن أبا بكر كان معجباً بخالد وإنتصاراته، ولم يعجبه أبو قتادة بل

(1) كذا في مطبوعة كنز العمال الأخيرة. ولكن

في وفيات الأعيان 5: 16 تصريح بذكر القائل إنه (عمر) في ترجمة وثيمة. (2) كنز العمال 5:

619 ح 14091 (*).